الأمم المتحدة

A/57/205/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 September 2002
Arabic
Original: English/French

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام**

إضافة

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٦٥/٥٦ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان (A/56/254 و Add.1) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء وأن يقدم تقريرا شاملا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

٢ - واستجابةً لهذا الطلب، بعثت مفوضية حقوق الإنسان في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب فيها آراءها بشأن هذه المسألة. وبحلول ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وردت ردود من حكومات السودان وكوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأُدرجت في تقرير الأمين العام (A/57/205). وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تلقت مفوضية حقوق الإنسان ردا من حكومة جمهورية هايتي ترد نسخة منه في هذه الإضافة.

* A/57/150.

** تأخر تقديم هذه الإضافة لكفالة أن تُعرض على الجمعية العامة جميع المعلومات ذات الصلة المقدمة من الحكومات.

260902 250902 02-58116 (A)
0258116

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

دال – هايتي

٣ – تحيط وزارة العدل علما بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٦.

٤ – وتعرب، مع ذلك، عن قلقها إزاء آثار العولمة على ممارسة حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والمقدسة، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ – فقد أدت التباينات الموجودة في الوقت الراهن بين البلدان الصناعية والبلدان النامية إلى مخاوف من إمكانية ارتفاع مستوى الفقر في أفقر البلدان حتى في ظل خلق مصادر جديدة للثروة.

٦ – ومن الضروري اتخاذ تدابير داعمة للتصدي لمختلف مسببات التباين وبالتالي تعزيز التمتع بحقوق الإنسان الأساسية من قبيل الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في حياة أسرية عادية.

٧ – ويتعين على الأمم المتحدة أن تشجع البلدان الثرية على المساهمة بقدر أكبر في برامج التنمية المستدامة المعتمدة على كثافة اليد العاملة في البلدان النامية، لا سيما البلدان الأشد فقرا.

٨ – وينبغي التخطيط لوضع تدابير دعم لتشجيع الجهود المبذولة من طرف حكومات البلدان النامية لكفالة الحكم الرشيد والشفافية في إدارة الدولة، لا سيما في هايتي حيث حصل تقدم هائل في اتجاه التصديق على اتفاقيات في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل. فقد تم، على سبيل المثال، اعتماد عدد من التدابير ذات الصلة في إطار متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ويسري نفس الشيء على مجالَي الحكم والمالية حيث تعد الشفافية أمرا لا معدى عنه.

٩ – ونأمل أن تبذل الأمم المتحدة جهد طاقتها، في إطار الجهود الرامية إلى حماية الاقتصادات الضعيفة، لكفالة مراعاة حقوق جميع الشعوب، غنيةً كانت أم فقيرة.